S

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

S/16413
13 March 1984
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

رسالة مؤرخة في ١٣ آذار/مارس ١٩٨٤ وموجهة
الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لنيكاراغوا
لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل الى سعادتكم وفق هذا رسالة مجلس حكومة التعمير الوطني لجمهورية نيكاراغوا الموجهة الى شعب نيكاراغوا والى العالم في ١٣ آذار/مارس ١٩٨٤ .

وسأغدو ممتنا اذا تكرمتم باتخاذ الترتيبات لتعميم الرسالة المرفقة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) خافيير تشامورو مورا
السفير
الممثل الدائم لنيكاراغوا
لدى الأمم المتحدة

../..

مرفق

رسالة من مجلس حكومة التعمير الوطني موجهة الى
شعب نيكاراغوا الى العالم

١٣ آذار/مارس ١٩٨٤

منذ اللحظة التي تولت فيها الحكومة الحالية الحكم في الولايات المتحدة ، في كانون الثاني/يناير ١٩٨١ ، وقعت نيكاراغوا ضحية للأعمال العدوانية التي قامت الحكومة المذكورة بتصعيدها في الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية .

ومن المعروف جيدا في المجال السياسي تلك الحملات التشهيرية ضد جهود الشعب السانديني والتخريب لجميع المبادرات والمساعي الدولية التي تطالب بحل سلمي لمشاكل امريكا الوسطى والتدخل في الشؤون الداخلية للنيكاراغويين والضغوط التي تتعرض لها الحكومات الصديقة لنيكاراغوا ، مع ما تقدمه من تعاون وتأييد لهما قيمتهما لاعادة البناء المادى والمعنوى للمجتمع النيكاراغوى .

ان كل هذه الخطوات التي اتخذتها تلك الحكومة في امريكا الشمالية كانت تهدف الى محاولة وضع حد للتأييد الذى أتاحه العالم الحر تلو الأخرى لحق شعب نيكاراغوا في تقرير المصير والاستقلال ، وهو عازم على التقدم في خطته الثورية لبناء مجتمع جديد قائم على أساس التعددية السياسية والاقتصاد المختلط وعدم الانحياز .

كذلك ، فان من المعروف جيدا في الميدان الاقتصادى أعمال الحكومة الامريكية الحالية السادرة في مقاطعتها للتمويل والحصار بل والفيتو في الوكالات التعاونية الدولية ، والانتهاكات الصارخة للاتفاقات الاقتصادية الدولية أيضا والتخريب التجارى ، وهذه وقائع يعرفها المجتمع الدولي حق المعرفة وكانت مصحوبة بكم من العدوان العسكرى على اقتصادنا ، أدى الى خسائر زادت في عام ١٩٨٣ وحده على ٣٠ في المائة من القيمة الاجمالية لصادراتنا في العام نفسه ، الأمر الذى أدى الى وضع نيكاراغوا في حالة طوارئ اقتصادية على الصعيد الوطني .

ولكن أهم من هذا كله ما هو معروف جيدا من أعمال سياسة التسلط العسكرى التي مضت الحكومة في تنفيذها في المنطقة ، والتي أدى فيها الاحتلال الفعلي لهندوراس الى تحويل هذا البلد الى قاعدة عسكرية ضخمة للولايات المتحدة ، أعدت لشن عمليات واسعة النطاق يستخدم فيها عسكريون ومعدات عسكرية من الولايات المتحدة ضد السلفادور ونيكاراغوا .

وعلاوة على هذا الاحتلال العسكري لهندوراس لم تكف للحظة واحدة عمليات التنظيم والتدريب والتمويل والامداد للعصابات المضادة للثورة ، التي تقوم بها حكومة الولايات المتحدة عن طريق وكالة المخابرات المركزية التي أنشأت قواعد ومخيمات للعمليات للقوات المضادة للثورة في أراضي هندوراس بالتواطؤ مع قطاعات من أركان حرب جيش هندوراس وتغاض من الحكومة الحالية لذلك البلد . وقد قامت وكالة المخابرات المركزية أيضا بانشاء مخيمات وقواعد للعمليات في أراضي كوستاريكا ، التي تشن منها هجمات ارهابية على شعب نيكاراغوا ، الأمر الذي يعني أن حكومة الولايات المتحدة تنتهك انتهاكا صارخا الحياد الذي أعلنته حكومة ذلك البلد الشقيق .

وبسبب الحالة التي يرد وصفها آنفا فان نيكاراغوا قد اتجهت في مناسبات كثيرة الى المجتمع الدولي - الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز وحكومات مجموعة كونتادورا ومنظمة الدول الامريكية والحكومات الصديقة والمنظمات السياسية الدولية - وذلك بغية التنديد بالانتهاكات الخطيرة غير المسموح بها ، للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة ، التي ليست الولايات المتحدة عضوا فيها فحسب ، بل انها عضو دائم في مجلس الأمن الذي يعد الهيئة العليا المسؤولة عن صيانة السلم والأمن العالميين .

وقد رحبت نيكاراغوا أيضا بجميع مبادرات بلدان العالم الثالث الرامية الى اتاحة حل سياسي لمشاكل المنطقة وشجعت هذه المبادرات . وسعت الى وعملت على تعزيز قيام اتصالات متعددة الأطراف بحثا عن حل يتفق مع مقتضيات العدل واحترام القانون . بيد أن نيكاراغوا كانت تواجه في كل حالة بمقاطعة وعناد حكومة الولايات المتحدة التي تضفط لاحداث المواجهة العسكرية في امريكا الوسطى بوصف ذلك خطوة متوسطة تؤدي الى اشتراكها المباشر على نطاق واسع . انها بذلك تسعى الى الاستفزاز لايجاد حالة لن تتمكن فيما بعد من التحكم فيها أو عكس اتجاهها .

لقد هوجمت يوم ٦ آذار/مارس ١٩٨٤ قرية سانتو توماس دي لا نانس الواقعة على الحدود بنيران مدافع الهاون من أراضي هندوراس . ان من قاموا بهذا الهجوم معروفون : انهم حكومة الولايات المتحدة وأداتها والجيش الهندوراسي وأعضاء حرس سوموزا السابقون . أما ضحية جريمة حكومة الولايات المتحدة فهي اتيلفينا كاردينا س ريفيرا ، الطفلة التي تبلغ من العمر عاما واحدا .

وفي الوقت الذي تشرع فيه نيكاراغوا في أول عملية انتخابية حرة في تاريخها ستنتهي في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٤ بانتخاب سلطة تنفيذية وسلطة تشريعية ، تطلب الولايات المتحدة من كونغرس الولايات المتحدة توفير ٢١ مليون دولار لمواصلة التصعيد الارهابي لأعمال خفية وبذلك تواصل قتل أطفال مثل اتيلفينا كاردينا س ريفيرا .

والسلطة التنفيذية في الولايات المتحدة تتقدم بهذا الطلب بعد وقت قصير من بدئها لمرحلة جديدة من الاعتداء المسلح على أهداف اقتصادية وعسكرية في نيكاراغوا ، من المحتوم أن يكون من ضحاياه أفراد من شعب نيكاراغوا .

ولا يخفى على أحد أن الاعتداءات الجوية والبحرية على سفن الصيد وقوارب المراقبة والمنشآت الميناثية ، بالاضافة الى وضع عبوات متفجرة عند مداخل موانئ ال بلاف وكورينتو ، انما تمت بتوجيه وموافقة وحدات من هيئة الاستخبارات المركزية تتمركز في أراضي هندوراس وكوستاريكا ، متلقية الدعم من وحدات جيش الولايات المتحدة المتمركزة في هندوراس وما يسمى منطقة قناة بنما .

وجميع هذه الأعمال الارهابية تدل في تخطيطها وتنفيذها على وجود تصاعد خطير في استعمال الوسائل التقنية العسكرية في امريكا الوسطى وتدل قبل كل شيء على بدء محاولة لفرض حصار تجارى على نيكاراغوا تحديا لقواعد النقل البحرى الدولي والقانون الدولي .

وهذه الاعتداءات تعود الى الوقوع والتصاعد في هذا الوقت الذى تقوم فيه حكومة الولايات المتحدة بنقل آلاف من الجنود الى أراضي هندوراس وبتحريك سفنها الحربية الى قرب سواحل امريكا الوسطى استعراضا للقوة بصورة تنطوى على التهديد . وهذا يحدث بعد مضي خمسة أشهر فقط على تدخل القوات العسكرية نفسها في غرينادا ، ويجرى وزعها اليوم الى أراضي امريكا الوسطى .

ونيكاراغوا تشجب أن حكومة الولايات المتحدة تعمد مرة أخرى الى دراسة امكانية التدخل العسكرى في امريكا الوسطى مهددة بذلك شعب السلفادور وشعب نيكاراغوا . ولا يمكن أن تكون هناك ذريعة أسوأ من الادعاء باستخدام الوسائل العسكرية لضمان الانتخابات المزمع اجراؤها في السلفادور .

ولا مناص من القول بأن خطر التدخل العسكرى من جانب الولايات المتحدة خطر ماثل ويلحق أبلغ الضرر بما تحقق في اطار كونتادورا من جهود سلمية وتقدم .

ان موقف الولايات المتحدة يغذى النزعات العسكرية لا ولئك الذين لم يرضوا البتة بايجاد حل سياسي للمشاكل التي تؤثر على المنطقة ، ويشجع الذين يسعون في هندوراس ويعقدون آمالهم على شن حرب على نيكاراغوا .

ونحن نعلم أن الثقة حاليا في التفاوض وفي الجهود السلمية آخذة في الاضمحلال .

ونظرا لهذه الحالة الخطيرة ، تناشد حكومة نيكاراغوا جميع حكومات العالم ، والأمم المتحدة ، وحركة بلدان عدم الانحياز ، ومجموعة كونتادورا ، وشعب الولايات المتحدة ، أن يحثوا حكومة الولايات المتحدة على ما يلي :

(١) أن تسحب على الفور قواتها ومعداتها العسكرية من المنطقة ،

(٢) أن توقف على الفور اعتداءاتها على نيكاراغوا ،

(٣) أن تعلن على الفور السعي الى حلول سياسية معقولة للأزمة في السلفادور ،

(٤) أن تعلن بجدية السعي الى حلول للمشاكل القائمة في نيكاراغوا .

وريثما تتغير الحالة ، والى أن تتخذ حكومة الولايات المتحدة خطوات لتحقيق الانفراج من أجل تسهيل الحوار وايجاد حل سياسي وسلمي للأزمة في المنطقة ، فاننا لا نستطيع ولا ينبغي لنا أن نخدع النفس بأماني كاذبة بشأن حل سياسي ، ولا بد لشعب نيكاراغوا من أن يواصل اعداد نفسه وتوطيدها حتى يستطيع أن يتصدى للعدوان والتدخل الامبرياليين ويلحق بهما الهزيمة .

وحكومة نيكاراغوا ، اذ تتمسك بحق الدفاع عن سيادة البلد وسلامته الاقليمية ، انما تناشد حكومات العالم أن تزود شعب نيكاراغوا بالوسائل التقنية والعسكرية اللازمة للدفاع عن نفسه ضد ارهاب الدولة الذى تطلقه حكومة الولايات المتحدة من عقاله ضد شعب نيكاراغوا وحكومتها .

وفي هذه الأثناء سنواصل جهودنا لتقنين الثورة وتوطيد الديمقراطية . ولكن على من يعتدون علينا أن يعلموا انه مثلما أن رغبتنا في السلم لا تقف عند حد ، فتصميمنا على حماية سيادتنا ووطننا وثورتنا لا حد له أيضا .